الثاني عشر

حق الحصول على
محاكمة عادلة

عندما استجابت الشرطة إلى بلاغ عن وجود عملية سطو، في مدينة مارتنزبورغ في ولاية فيرجينيا الغربية، كان اللص قد قام بما هو أكثر من مجرد سرقة خاتمين من الألماس، ونبش بعض الخزائن. فقـد استخدم خلال عملية السرقة حاسوب الضحية؛ كـي يتفقّد صفحته على (الفيس بوك)، لكنّه نسي أن يخرج منها[1]. عرفت الشرطة اللص بسهولة، وألقت القبض عليه.

لكـن هـل كان الرجل الذي قبضوا عليه هو اللص فعلاً؟ يبدو كذلك في هذه الحالة. لكن فكّر فـي مـدى سهولة تلفيق تهمة لشخص ما، عن طريق الدخول علـى صفحته الشخصية على (الفيس بـوك) للإشارة إلى أنّه هو مـن ارتكب الجريمة. يستطيع كل منّا على الأغلب، معرفة كلمات المرور الخاصة بأصدقائنا وأفراد عائلتنا، أو توقّعها. أو يمكننا الحصول على كلمة العبور الخاصة بالبريد الإلكترونـي، أو صفحة موقع تواصل لشخص آخر، عن طريق الإجابة عن بعض أسئلة الأمان، التي وضِعت بناءً على معلومات متوافرة للجميع. تمكّن طالب جامعي يدعى ديفيد كيرنيل، يبلغ من العمر 20 عامًا ويدرس الاقتصاد، من الدخول بسهولة إلى حساب البريد الإلكتروني الخاص بسارة بالين، بأن أعاد ضبط كلمة العبور باستخدام مصادر متوافرة للعامّة في الإجابة عن أسئلة الأمان المعتادة، مثل تاريخ ميلادها، والرمز البريدي، والمكان الذي قابلت به زوجها أوّل مرة[2]، ونشر بعد ذلك كلمة العبور ليستخدمها من يشاء[3].

يضمـن لنـا حق وارد في التعديل الخامـس عدم تجريم أنفسنا. حيـث يمكننا استخدام هذا التعديل؛ لتجنّب الإدلاء بالشهادة. لكن هل يمكن استخدام ما ننشره على (الفيس بوك) و(مايسبيس) ضدنـا؟ وهل تمتلك المحاكم الخبـرة الكافية؛ لتميز إذا كان شخص ما ينشر شيئًا ليجرّم شخصًا آخر بريئًا، أو لمحاولة إيجاد حجّة غياب مزيّفة؟ كيف يفرّق النظام القضائي بين شخصيتنا الثانية التي نُنشئها على الإنترنت بهدف تحقيق أمانينا (أو الرغبة بالظهور أقوياء، أو أغنياء أو أصغر سنًّا)، وشخصيتنا في العالم الواقعي؟ قد يعود أي شيء نشرته لمضايقتك مستقبلاً.

ارتدى ريموند كلارك في عيد (الهلاوين) زيًّا يظهره شيطانًا؛ صبغ وجهه باللون الأحمر، ورسم دوائر سوداء حول عينيه، وركّب قرنين على جبهته. يختار عدد كبير من الأشخاص في أنحاء البلاد

كافّـة، ارتـداء هذا الزي في تلك المناسبة، بمن في ذلك صديق لـي يعمل طبيبًا نفسيًّا. قام الكثير مـن الأشخاص بما قام به ريموند، ونشروا الصور عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. لكن عندما أصبح ريموند مشتبهًا به في قضية مقتل آني لي، الطالبة بجامعة (ييل)، تداولت وسائل الإعلام صورته على (مايسبيس) التي يظهر فيها مرتديًا زي الشيطان، لدرجة أظهرته مذنبًا حتى قبل أن تبدأ المحاكمة[4].

استخدم الادّعاء العام سابقًا، صورًا مأخوذة من (الفيس بوك) و(مايسبيس)، تظهر الأشخاص وهـم يرتدون ثيابًـا ترمز ألوانها إلى عصابات، ويشيرون بإشارات ترمـز إلى عصابات؛ لإثبات أنّ أولئـك الأشخاص متورطون فـي أنشطة تقوم بها العصابات. لكن هل يجـب على النظام القضائي التعامل مع الأمر بتلك الطريقة؟ قد يتعرّض طالب في المرحلة المتوسطة للتنمّر، فينشر صورًا مثل تلك؛ كي يجعل الآخرين يعتقدون أنّه قوي.

إن نظرنـا إلـى دليل شرطة (لوس أنجلوس) الخاص بألوان العصابـات، نكتشف أنّ كلاًّ منا عضـو في واحدة من العصابات؛ حيث تـدل «القمصان المقلّمة باللـون الأزرق أو البني أو الأحمر» (يرتديهـا معظم الطلبة المثقفين في الجامعات المرموقة) علـى إحدى العصابات التي تنشط في لوس أنجلوس». وتدل «الملابس الغامقة أو التي يطغى عليها لون واحد (تشبه ما يرتديه الأشخاص في افتتاح المعارض الفنية في نيويورك) على إحدى العصابات أيضًا»[5].

وفي ويسكونسن، ضمت صفحة جيريمي ترستي على (مايسبيس)، وصفًا لقصة قصيرة تتحدّث عن قاضٍ يتعرّض للقتل[6]. لم يرق ذلك الأمر للقاضي جيرالد لابس، الذي كان ينظر بقضية الطلاق الخاصة بجيريمي. أمر القاضي بوضع محكمته تحت الحراسة المشددة. وأُلقي القبض على جيريمي، عندما سمعه أحد موظفي المحكمة يقول لأحد في الممر: «يمكننا الدخول إلى هناك، وإطلاق النار على الموجودين جميعهم».

قـدّم الادّعاء وصف القصة القصيرة خـلال محاكمة جيريمي بتهمة سوء السلوك، واستأنف جيريمـي القـرار بحجة أنّ ما نشره علـى (مايسبيس) محمي من قِبَل التعديـل الأوّل، لكنّ القاضي رفضـ تلك الحجّة قائلاً إنّـه لا توجد سابقة قانونية بتوفير مثل تلـك الحماية. لكن، أليس قبول ما نشـر علـى (مايسبيس) دليلاً في المحكمة مشابه إلى حد خطيـر، معاقبة رجل لأنّه عبّر عمّا يجول بخاطره؟ وإذا كان بالمقدور معاقبتنا بسبب ما ننشره على مواقع التواصل عن الكتب التي نقرأها،

فماذا سيحل بملايين الأشخاص الذين يقرأون روايات التشويق والغموض؟ (وماذا سيحل بي، لأنّي ألّفت رواية، يقوم فيها أحد الأشخاص بتفجير البيت الأبيض؟).

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي الصديق المقرّب لرجال الشرطة، إلّا إذا أحرجوا أنفسهم عبر منشوراتهم بالطبع. فقد أظهر مسح أجرته الجمعية الدولية لرجال الشرطة شملت 728 مركزًا للشرطة في ثمانٍ وأربعين ولاية إلى جانب منطقة العاصمة، أنّ 62% من المراكز استخدمت مواقع التواصل في تحقيقاتها[7].

لقد عُرف لصوص عندما نشروا صورًا تظهرهم مع البضاعة التي سرقوها، وساعدت عمليات البحث عبر الإنترنت أيضًا على التعرّف إلى المخالفين، وأقرّت نصف مراكز الشرطة تقريبًا أنّ وسائل الإعلام الاجتماعية ساعدتها على حل الجرائم[8].

على سبيل المثال، أُثبت أنّ روبرت بيتريك هو من قتل زوجته، عبر الحصول على أدلة من عمليات البحث التي قام بها على موقع (جوجل)، حيث بحث عن كلمات «رقبة» و«اقتلاع» و«كسر»، إلى جانب بحثه عن عمق البحيرة التي عُثر فيها على جثة زوجته، وتضاريسها[9].

استخدمت المعلومات الموجودة على مواقع التواصل ضد الأشخاص؛ لإثبات ارتكاب جريمة، وإثبات أنّ لدى متهّم ما ميل إلى العنف أو الكذب، والطعن في مصداقية شاهد، وإثبات أنّ متّهمًا أو شخصًا مقرّبًا منه أرهب شاهدًا، وتبرير حكم أطول بالسجن. لكن جمع المعلومات التي تنشر على مواقع التواصل في القضايا الجنائية واستخدامها، يخالف المبادئ الموجودة في دستور الولايات المتحدة، ودستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح. يمنح دستور الولايات المتحدة عددًا كبيرًا من الحقوق المتعلّقة بالعدالة الجنائية، تحمي بعضها الأشخاص بصورة عامّة، وتحمي أخرى المتهم بصورة خاصّة.

ومع ذلك، يتم تجاهل تلك الحماية ضد الإجراءات الحكومية بصورة دورية، حيث تُستخدم مواقع التواصل للكشف عن التصرفات الجنائية المحتملة، وتوجيه الاتّهام للمخالفين، وتعزيز العقوبة.

أُقرّ التعديل الرابع، الذي يمنع إجراء عمليات تفتيش للأشخاص والممتلكات من دون داع لحمايتنا، بحيث لا يتمكّن رجال الشرطة من الدخول إلى منازلنا، والبحث عن أدلّة متعلّقة بجريمة عن طريق قراءة وثائقنا الشخصية، وتفتيش متعلّقاتنا. ويمنع التعديل الرابع رجال الشرطة، من تفتيشنا بصورة دورية، في أثناء السير في الشارع. فإذا أرادت الشرطة الحصول على دليل بتلك الطريقة، فيجب أن يكون لديهم سبب مقنع – شك منطقي تجاه شخص بعينه – وأنّ الشخص المعني

قـد ارتكب جريمة، أو على وشك ارتكابهـا، ويجب عليهم الحصول على مذكّرة في معظم الحالات، عن طريق إقناع القاضي بأنّ الشكوك التي تحوم حول الشخص المعني منطقية.

فضّـل مؤسّسو الدولة الخصوصية على منع الجريمة، عندما وضعوا التعديل الرابع. نعم، قد يفلت شخص اختلس أو ابتزّ، أو حتى ضرب زوجته؛ لأنّ الشرطة لا تتمكّن من الدخول إلى كل مكان تشتبـه باحتوائـه على نشـاط إجرامي. لكن لو لم يوجـد تعديل رابع؛ لتسبّبـت الشرطة في انتهاك خصوصية الكثير من الأشخاص المسالمين، في أثناء التفتيش عن أدلّة في البيوت، الأمر الذي لم يرد مؤسّسو الدولة حدوثه.

لا يحق للشرطة إجراء عمليات تفتيش، حتى لو امتلكت أدلة على وجود أشخاص في حي معيّن، أو يتبعون مجموعة معينة، ميّالون إجمالًا إلى الانخراط في أنشطة إجرامية. توجد أحياء معيّنة في المـدن، حيث يتواجـد أشخاص من المحتمل أنّهم يخفون أسلحة غيـر مرخّصة، لكنّ ذلك لا يعني أنّ الشرطـة تستطيع تفتيش سكان الحي جميعهم للعثور على الأسلحة، فالأمر – وفقًا للدستور – لا يستحـق التدخّل في خصوصيات الأبرياء؛ حتى إن تمكنت الشرطة من العثور على بعض المجرمين بتلك الطريقة. يجب أن يكون لدى الشرطي سبب منطقي يدعوه للشك بأحد الأشخاص؛ كي يتمكّن من تفتيشه، أو تفتيش بيته.

يحمـي التعديل الرابع أيضًا، ضد تطبيق القوانيـن بصورة مبنية على التمييز. لو لم يجب أن يكون لدى الشرطة شك مبني على المرء بشخصه، فربما تأثّروا في الصورة النمطية أو الإجحاف، عند اختيار الأماكن أو الأشخاص الذين يجب تفتيشهم.

تعاملت في الماضي مع أحد المحرّرين. كان ذو بشرة سوداء، وكان صاحب المقام الأعلى بين السود في مجال النشر، ويحب استئجار سيارات من نوع جاغوار في أثناء ترحاله. وكثيرًا ما أوقفته الشرطة الذين ظنّوا أن السيارة لا بد أن تكون مسروقة؛ لأنّ سائقها من السود. يمكن أن يطبّق جمع البيانـات بصـورة تمييزية إن لم يكن الشك مبنيًّـا على المرء بشخصه. ويظهر جمـع البيانات أنّ مهربي المخدرات عبر المطارات، لا يحملون حقائب كثيرة، ويبدو على ملامحهم التوتر. وفي إحدى القضايـا، فُتّش رجل أسود بناءً على تلـك المعايير، وعُثِر فعلاً على مخدرات بحوزته، لكنّ القاضي عارضـ الأسلوب الذي تمّت به عملية التفتيش. أشار القاضي إلى أنّه شخصيًّا يصاب بالتوتر عند السفـر بالطائرة، لكن فرصة أن يتعرّض إلى الإيقاف من قِبَـل الشرطة ضئيلة جدًّا. قال القاضي: «ربمـا يكون السبب هـو ملابسي أو تصرفاتي؛ أنا أثق أن ذلك هو السبب، بجانب حقيقة أنّي أبيض

البشـرة». فكّر وهلة بالرجال السود الأبريـاء، الذين أوقِفوا، حتى جاء الدور على ذلك الرجل الذي كان يحمل المخدرات.

أقول للذين يظنون أنّ استهداف مجموعات بعينها أمر منطقي؛ لأنّ لدى بعض المجموعات معدل جريمـة أعلى من غيرهـا، إنّ الكثير من الدراسات أظهرت العكس. ففي فلوريدا على سبيل المثال، خلصـت دراسة إلى أنّ النساء البيضـ أكثر ميلًا بقليل من النساء السود إلى تعاطي المخدرات في أثنـاء الحمل، لكـنّ احتمال أن تتعرّض النساء السود إلى توجيه التهم أكبر بعشر مرّات[11]. وأظهرت دراسة أخرى أنّ (80 – 90%) من الأشخاص الذين يُقبض عليهم بتهم تتعلّق بالمخدرات هم شباب سود، على الرغم من أنّ 12% فقط من متعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، هم من السود[12].

تفتشـ الشرطة مواقع التواصل الاجتماعي بصورة دوريّة، على الرغم من أن الأمر في الحياة الواقعيـة يتطلّـب سببًا محتملاً. لقد وجِّهـت تهم بناءً على صور نشرت علـى مواقع التواصل، حيث فتّش شرطي يعمل موظفًا في مدرسة (غلينبارد ساوث) الثانوية بضواحي شيكاغو في الوقت نفسه، صفحـات (الفيس بوك) الخاصة بالطلبة المشاركين في الفـرق الرياضية بالمدرسة، ووجد صورًا لحفلة تظهر قاصرين يتناولون الكحول. أوقِف أربعة من الفتيان عن المشاركة مع فرقهم الرياضية، ووجِّهت إليهم تهم جنائية، واتّهمت عمّة أحد الفتيان وهي صاحبة المنزل الذي أقيمت فيه الحفلة، بمساعدة قاصر على ارتكاب جنحة[13].

وفـي قضية أخرى، نشر صبي يبلغ من العمر 16 عامًا صورة على (مايسبيس)، تظهره حاملاً مسدسـات والده. وعلى الرغم مـن أنّ الاحتفاظ بالأسلحة داخل البيوت يعدّ أمرًا قانونيًّا، وأنّ الأب كان قـد سمـح لابنه بالحصول عليهـا، إلاّ أنّ هيئة محلّفين وجدت الفتـى مذنبًا بتهمة حيازة حدث سلاحًا ناريًّا[14].

يكـون المتصيّـد في بعضـ الأحيان من المدنيين وليسـ من الشرطة. فعندمـا نشرت أم في فلوريـدا تدعـى ريتشل ستيرنغر، وتبلغ من العمر 19 عامًا، صورة علـى (الفيس بوك) لطفلها الذي لـم يبلغ سنته الأولى بعد، وهو يحمل غليونًا لتدخيـن الحشيش ظنًّا منها أنّ الأمر سيكون مضحكًا. اتّصل رجل في تكساس مع دائرة رعاية العائلات والأطفال في فلوريدا، التي فتحت تحقيقًا؛ لمعرفة إذا كانـت ريتشل تقوم بدورها كأم على أكمل وجـه[15]. أظهرت الفحوصات أنّ جسد الطفل خالٍ من المخـدرات. لذا، بقيت في حضانة والدتـه[16]. مع ذلك، زُجّت في السجن لحيازتها معدات تُستخدم في تعاطي المخدرات. لكن بيع مثل ذلك الغليون أمر قانوني في الولايات المتحدة، ويُباع عن طريق

الإنترنت، وعبر شركات أمريكية مثل (غراس سيتي دوت كوم). هل يمكن السماح للمدنيين بإجراء تحقيقات جنائية بناءً على صور موجودة على (الفيس بوك)؟ ولماذا لم تُهمل قضية الغليون؛ لأنّ الطفل لم يتعرّض لأي أذى؟

يبحث الأشخاص الذين يساندون قضية معينة عن طريق الإنترنت؛ للحصول على أدلة تثبت وقوع تصرفات خطأ، مثل الإساءة إلى الحيوانات. فعندما رأى رواد موقع التواصل (4 شان) صورة تظهر فتى يسيء معاملة قطة، استخدموا مهاراتهم الحاسوبية لمعرفة هوية الفتى، ثم زوّدوا الشرطة بالمعلومات.

يجوب ناشطون آخرون في مجال حقوق الحيوان الإنترنت؛ للعثور على انتهاكات محتملة للقوانين التي تحمي الأجناس المهدّدة بالانقراض. فعندما سافر مواطنان أمريكيان، هما: الكساندر رست، البالغ من العمر 24 عامًا، وفانيسا ستار بام، البالغة من العمر 23 عامًا، إلى جزر الباهاما في إجازة، نشرا صورة على (الفيس بوك) تظهرهما وقد أمسكا بسحلية من فصيلة إغوانا، وصورة أخرى وهم يشوون اللحم[17]. علمت الشرطة في الباهاما عن الصور، واعتقلوا الأمريكيين بتهمة قتل حيوان مهدّد بالانقراض. إنّ سحالي الإغوانا ليست محمية من قِبَل القانون في الباهاما فقط، لكن وفقًا لاتفاقية التجارة الدولية للأنواع المهدّدة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية أيضًا. لذا، ووفقًا للمدير التنفيذي لجمعية (باهاماز ناشونال ترست)، إيريك كاري: «قد يُتّهما حسب القانون الأمريكي، الذي يجرّم الأشخاص الذين يخرقون القانون في دول لديها علاقات مع الولايات المتحدة»[18].

هل يجب الزجّ بالأمريكيين في السجن بناءً على الصور فقط؟ ليست كل أنواع سحالي الإغوانا معرّضة للانقراض، ومن غير الواضح إن كانا قد خرقا القانون بشكل سافر، أو أنهّما قلّدا مسلسل (سيرفايفر) فقط.

لو نظرنا إلى صفحة فانيسا على (الفيس بوك) الآن، لوجدنا أنّها انضمت إلى مجموعة (وقف الوحشية في التعامل مع الحيوانات). لكن هل معنى ذلك أنّها تشعر بتأنيب الضمير، أم أنّها مجرد محاولة لتبدو نادمة على ما فعلت؟

ابتكرت قوات الأمن في حالات أخرى، «الشرطة الافتراضية»؛ لاستخدام مواقع التواصل للكشف عن الأشخاص الذين يخرقون القوانين. كانت تلك الحالة في تكساس، حيث رُكّبت كاميرات على طول الشريط الحدودي تمكّن المدنيين من المراقبة، والتبليغ عن أيّة عملية عبور غير قانونية

للحدود. غطّت الكاميرات أماكن عامّة، لكن ماذا لو جمع شرطي افتراضي أدلة في أماكن لا تصل إليها الشرطة، مثل أن يوجّه الكاميرا اتّجاه نافذة الجيران؟

إنّ السماح للمواطنين العاديين بأن يصبحوا شرطة افتراضية تجوب مواقع التواصل، يذكّرنا بحال الشرطة في فيلم (حياة الآخرين)، الحائز على جائزة الأوسكار عام 2007م، بصفته أفضل فيلم أجنبي. تدور أحداث الفيلم في ألمانيا في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حيث تقوم الشرطة السرّية (الستاسي)، بوضع أجهزة تنصّت في شقة كاتب مسرحي، ويكتشف العميل المكلّف بالمراقبة أدلة على وقوع جريمة. كان الكاتب يستخدم آلة طابعة غير مسجّلة، ويكتب من خلالها مقالاً ينتقد الحكومة. لكن المعلومات القليلة المُدينة التي اكتشفها العميل، تغدو صغيرة مقارنة بالتفاصيل الدقيقة الخاصة والحميمية، التي يعرفها عن حياة الزوجين.

كان الجيران يبلّغون عن بعضهم في ألمانيا خلال ثمانينيات القرن الماضي، تمامًا مثلما كان يحدث في الولايات المتحدة إبّان خمسينيات القرن الماضي في الفترة الماكارثية. وبعد سقوط جدار برلين عام 1989م، تمكّن الممثل فريدريك هانز أولريتش موهيه، الذي لعب دور عميل (الستاسي) في الفيلم، من رؤية ملفه الخاص لديهم[19]. وقد دل التقرير أنّ أحد زملائه الممثلين كان يبلّغ عنه، وأنّه زوجته قد خُدعت؛ كي تقدّم معلومات عنه هي الأخرى. وعندما سئل موهيه في ما بعد عن الكيفية التي حضّر فيها نفسه للقيام بدوره في الفيلم، قال: « تذكّرت!»[20].

وعندما يجوب المواطنون مواقع التواصل بحثًا عن أدلّة مُدينة، فإنّ عملهم هذا يطرح الأسئلة ذاتها، التي تُطرح عندما تقوم الشرطة بفعل الشيء ذاته. تنتهك خصوصية الكثير من الأشخاص الأبرياء، ويتعرّض الأشخاص الذين لم يرتكبوا أيّة جريمة إلى وصمة عار؛ لأن الشرطة حقّقت في منشوراتهم أو صورهم. والأهم من ذلك، أنّ عمليات البحث تلك التي يجريها المواطنون، تتمّ بصورة تمتاز بالتمييز العنصري، أو بدافع الانتقام على الأرجح.

يرسل المواطنون في كثير من الحالات، المعلومات الموجودة على مواقع التواصل إلى الشرطة؛ بهدف الانتقام أو تحقيق أهداف شخصية. ينشر نصف المراهقين تقريبًا، صورًا تظهرهم منخرطين في سلوكات مخالفة للقانون، مثل تعاطي الكحول. ومع ذلك، لا توجّه تهم إليهم جميعًا. فمن هو الشخص الذي يوصل تلك معلومات إلى الشرطة؟ عادة، يكون والد أو والدة أحد المنافسين للمراهق الذي في الصورة؛ فإذا أوقِف هذا الأخير، أو استبعد عن فريق رياضي ما، فسيفسح ذلك المجال للمراهق المنافس الحصول على مكان شاغر. وعندما ضُغِط على آشلي؛ كي تترك وظيفتها بسبب

صورة تظهرها تشرب الكحول خلال الإجازة التي زارت فيها مصنعًا للجعة في إيرلندا، فمن المرجّح أن أحد المعلّمين الحاقدين، هو من أرسل الصورة إلى المشرف من دون الكشف عن هويته.

إذن، مـا المعايير التي يجب أن تحكم قدرة الشرطـة، على الاطّلاع على صفحات الأشخاص علـى (الفيسـبوك)؟ يعدّ دستور مواقـع التواصل الاجتماعي المقترح هـذه المواقع، مساحة تمتاز بالخصوصيـة. لـذا، يجب أن يكون لـدى القوى الأمنية سبب منطقي؛ كـي تتمكّن من تفتيش مواقع التواصل. ولا يحق للقوى الأمنية الالتفاف على تلك القاعدة، بأن تسمح للمواطنين العاديين بالقيام بعمليـات بحث؛ كي يتمكّنوا هم من اكتشاف المخالفين. تكمـن الحماية من التصيّد الإلكتروني – سواء من قِبَل القوى الأمنية أم المواطنين – في منح الخصوصية أعلى درجات الحماية في دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح.

ما أن يصل دليل مأخوذ من مواقع التواصل إلى المحكمة، حتّى يترتّب على ذلك قضايا أخرى. يتضمّن التعديل السادس من دستور الولايات المتحدة، حق الفرد في الحصول على محاكمة عادلة، وينصـص التعديل الخامس على عـدم جواز «أن يُرغم متهم في قضية جنائية على تقديم شهادة ضد نفسـه، وألّا يُحرم من الحياة، والحرّيـة، أو الحصول على ملكية من دون ضمان الحقوق التي كفلها له القانون».

تحكـم هذه القوانيـن الدستورية، المعلومات التي تُستخدم فـي القضايا الجنائية. لذا، يجب علـى القضاة ضمـان التأكّد من أنّ الأدلّة المقدّمة صحيحـة، وذات علاقة بالقضية، وصادقة أكثر منهـا مجحفة. مع ذلـك، تُقبل أدلّة من دون أن تحقّق الشروط الـواردة أعلاه، مثلما هي الحال في القضايا العائلية. لنفترض أنّني كتبت على صفحتي: «أنا أكره زوجي، وسأتخلّص منه يومًا ما» بصورة متكرّرة. تمعّن في هذه الحالات الأربعة:

- بعد عدّة أشهر، يتمّ الطلاق.
- بعـد عدة أشهر، ندخل في شجار عنيف، فيحاول ضربي لكنّي أستل مسدسًا من الدرج، وأُطلق عليه النار في خِضمّ المشاجرة.
- بعد عدة أشهر، أُطلق عليه النار بعد أن أمضيت أسابيع أخطّط للأمر.
- بعد عدة أشهر، ينتحر زوجي بإطلاق النار على نفسه.

ما الأهمية التي يجب أن تعطى لجملة الكراهية التي نشرتها مسبقًا، في الحالات الثلاث الأخيرة التـي مات بها زوجي؟ من الممكن أن تُستخدم لإثبات أنّـي قتلته مع سبق الإصرار والترصد (الأمر

الـذي تصـل عقوبته إلى الإعدام في الكثير من الولايات)، حتى لـو أنّني أطلقت النار عليه فعلاً في خِضـمّ المشاجرة، أو أنه أطلق النار على نفسه. إنّ تناول المعلومات الموجودة على مواقع التواصل بأثر رجعي، من شأنه تقديم أدلة تفتقد إلى المصداقية.

ومع ذلـك، فقد استُخدمت المنشـورات الموجودة على مواقع التواصـل، إلى جانب الرسائل الرقميـة بصفتها أدلّة على الجرائـم، أو لإثبات أنّ الجريمة وقعت مع سبق الإصرار والترصد. فقد وجـد موريس غرير نفسـه في وضع متأزم عندما اتّهم بارتكاب جريمة قتـل؛ لأنّه كان قد نشر على صفحته على (مايسبيس) تحديث حالة قال فيه: «رصاصة واحدة في الرأس، وإذا بها تموت»، وأرفق صـورة تظهـره يضع مسدسًا حول خصره[21]. شهد شرطي أنّ ذلـك المسدس، يشبه المسدس الذي استُخدم في قتل أحد الضحايا. ولكن فكّر لحظة، كيف أنّ استخدام معايير متطرفة مثل تلك لإثبات الجريمة، يخالف الطرق التي تُستخدم عادة في التحقيقات. يربط المسدس بصورة عامّة بالمتهم، مـن خلال فحوصات علمية مكثّفة، مثل فحـص البصمات والمقذوفات فقط. لكن في هذه الحالة، استُخدمـت مواقـع التواصل؛ لربط سلاح استُخدم في جريمة قتـل، برجل كان كل ما فعله هو وضع مسدس حول خصره. توجد الكثير من الأدلة التي تربط موريس بجريمة القتل في تلك القضية، لكنّ محكمة الاستئناف وافقت على استخدام المنشور والصورة في سابقة خطيرة، قد تؤدّي إلى تجريم أشخاص أبرياء بناءً على أدلّة مُدينة مستوحاة من شخصياتهم الثانية.

يظهر دور مواقع التواصل مرة أخرى في التأثير في الحكم؛ ففي قضية جرت أحداثها في ولاية روود آيلنـد، زيـدت العقوبة الصادرة بحق شخص في العشريـن من عمره، بسبب صور نشرت على (الفيـس بوك). التُقطت الصور بعد أسبوعين من قيام المتهم جوشوا ليبتون، بقيادة سيارته تحت تأثيـر الكحـول، والتسبّب بحادث سير شمل ثلاث سيارات أخرى، الأمر الذي أدّى إلى إصابة امرأة إصابـة بالغة[22]. أظهرته الصور يرتدي زيًّا في عيد (الهلاوين)؛ بدلة برتقالية فاقعة وقميص تحتي مخطّط باللونين الأبيض والأسود، وتحتها عبارة «طير السجن» مكتوبة باللون الأسود[23]. شاهد أحد ضحايا الحادث تلك الصور، وقدّمها إلى المدعّي العام. قال المدعّي العام في جلسة النطق بالحكم إنّ الصـور تُظهر أنّ المتهم غير نادم. لـذا، فإنّه يستحق السجن، وليس إطلاق السراح المشروط، الأمر الذي وافق عليه القاضي[24].

تستخـدم بعض المحاكـم المعلومات الموجودة على مواقع التواصـل – مثل الصور التي تدل على علاقة محتملة بالعصابات – لزيادة مدة العقوبة. استُخدمت في ولاية أركنساس صورة تظهر فيهـا بريتاني ويليامسون، تشير إشارات تستخدمها العصابات؛ لزيادة عقوبتها بتهمة الاعتداء بعد

أن ضربت هي وثلاثة من أصدقائها فتى يبلغ من العمر 14 عامًا، وسرقة قلادته[25]. وبالمقابل، ارتأت محكمة استئناف في كاليفورنيا، أنّ المحكمة الابتدائية أخطأت عندما سمحت للادّعاء بتقديم صورة، تظهر أحد الشهود مرتديًا ثيابًا تشبه ثياب أفراد العصابات، وقائمة أسماء مزعومة أخذت عن موقع تواصل، قال الادّعاء إنّ العصابة هي التي نشرتها[26]. خفّضت محكمة الاستئناف عقوبة المتهم، بحيث لا تحتسب سنوات السجن التي أُضيفت على أساس أنّ المتهم عضو في إحدى العصابات. قالت المحكمة إنّ الصور المأخوذة عن مواقع التواصل، يجب أن تكون موّثقة بشهادة أحد كان متواجدًا عند التقاطها على سبيل المثال، أو عن طريق شخص يمكنه أن يؤكّد أنّها لم تتعرّض إلى التلاعب. مثلما كانت الحال في قضايا الحضانة، حيث استُخلصت أدلّة تتعلّق بالعلاقات الجنسية لنساء من مواقع التواصل، واستُخدمت ضدهنّ بصورة مباشرة، واستُخدمت الطريقة نفسها مع الضحايا من النساء؛ للطعن في شهاداتهنّ.

مع أنّ الأدلّة التي ترتكز على العلاقات الجنسية السابقة للضحية، أو الملابس التي كانت ترتديها وقت وقوع الاعتداء، تعدّ أدلّة غير مقبولة في المحكمة، إلاّ أنّ المتهمين بقضايا الاغتصاب، يلتفّون حول تلك القاعدة، إذ يقدّمون إلى المحكمة عبارات وصور مثيرة، كانت الضحية قد نشرتها عبر (الفيس بوك) و(مايسبيس). يدّعي المتّهمون أنّهم لا يقدّمون تلك الأدلة كي يشيروا إلى أحداث جنسية حدثت في الماضي، ولكن كي يطعنوا في مصداقية الضحية.

إن نشر فتاة في مقتبل العمر، تتعرّض إلى إساءات جنسية من قِبَل قريبها أو الصديق الحميم لأمها، تعليقات أو صور مثيرة على موقع تواصل، قد يفقدها تعاطف هيئة المحلّفين، على أساس أنّها هي من كانت تسعى إلى ذلك. لكن هل يصح أصلاً قبول تلك الصور بصفتها أدلة في المحكمة؟ من الطبيعي أن تصبح الفتيات مثارات جنسيًّا بعد التعرّض إلى الإساءات الجنسية، وذلك ناتج عن الصدمة النفسية التي يخلّفها السفاح، حيث تقتنع الفتاة أنّ فائدتها الوحيدة في الحياة تتمركز حول الأمور الجنسية.

تطلب مواقع التواصل من المستخدمين، وضع المعلومات التي تخص العلاقات الشخصية، يوجد عدد كبير من استطلاعات الرأي التي تتم عبر (الفيس بوك) و(مايسبيس)، حيث يُسأل المشاركون عن تجاربهم الجنسية. قد لا يعطي المراهقون من كلا الجنسين إجابات صحيحة عن تلك الأسئلة، وقد يلجأون بدلاً من ذلك إلى الادّعاء أنّ لديهم خبرة جنسية؛ كي يظهروا أنّهم أكثر تمرّسًا.

obeikandl.com

وقد لا يجيب المراهقون عن الأسئلة بأنفسهم، بل يوكلون المهمّة إلى أحد الأصدقاء. (حتّى أنّ بعض البالغين يسمحون لأصدقائهم بإنشاء صفحات على (مايسبيس) النيابة عنهم). هل يجب السماح باستخدام الصور والاستطلاعات الجنسية بصفتها أدلّة؛ للطعن في مصداقية ضحايا السفاح؟

عندما امتلكت فتاة تبلغ من العمر 13 عامًا، الشجاعة الكافية لتخبّر معلّمها أنّها تعرّضت إلى الاغتصاب مرارًا من قِبَل والدها، كشف فحص طبي أنّها تعرّضت إلى إساءات جنسية قسرية، وظهرت دلائل على تعرّضها وأخوها للضرب بالحزام من قِبَل الوالد[27]. كان الوالد يعرّي ابنته قبل ضربها، ثم تطوّر الأمر وأصبح يرغمها على ممارسة الجنس معه، الأمر الذي استمر مدّة عام، حتّى أخبرت الفتاة المعلّم. كان يقول كل مرّة إنّها ستكون الأخيرة، لكنّه كان يعاود الكرّة بعد ذلك. أُدين الوالد لكنّه استأنف الحكم، مدّعيًا أنّ المحكمة الابتدائية أخطأت، عندما منعته من استخدام أدلة مأخوذة من صفحة الفتاة على (مايسبيس). كان يود الحصول على محاكمة جديدة؛ كي يتمكّن من تقديم صور ذات دلالة للفتاة نشرتها على الصفحة. وأراد تقديم إجابات قدّمتها الفتاة في أحد استطلاعات الرأي، حيث أجابت بنعم على سؤال «هل سبق لك ممارسة الجنس؟». قالت الفتاة أن صديقتها هي من أجابت عن الأسئلة الموجودة في استطلاع الرأي.

أقرّت محكمة الاستئناف أنّه كان من الواجب استخدام صفحة الفتاة على (مايسبيس)، بصفتها دليلاً في القضية للتحقّق من مصداقيتها، على الرغم من القاعدة التي تنص على عدم استخدام التجارب الجنسية السابقة في قضايا الاغتصاب. مع ذلك، لم تمنح المحكمة الوالد محاكمة أخرى، لوجود كمّ هائل من الأدلة تثبت ارتكابه الإساءة الجنسية. لكن قول المحكمة إنّه كان يجب استخدام صور مثيرة لشخص ما، والإجابات التي أعطاها في استطلاع للرأي عبر موقع تواصل اجتماعي، بصفتها أدلة في قضايا الإساءة الجنسية يشكّل سابقة مخيفة، قد تؤثّر في فرص النساء اللاتي يتعرضن إلى الاغتصاب في الحصول على العدالة.

تستثني بعض المحاكم – بعكس ما يجري في قضايا الاغتصاب – المعلومات المأخوذة عن مواقع التواصل والمواقع الإلكترونية الأخرى، إن تميّزت المعلومات بالإجحاف، ولم تكن ذات صلة بالقضية بصورة كافية[28]. على سبيل المثال، حاولت امرأة سوداء متّهمة بتزييف البريد، الادّعاء أنّ مجموعة عنصرية تضم أشخاصًا بيض هي من فعلت ذلك، وأشارت إلى تعليقات عنصرية موجودة على الإنترنت، على أساس أنّها صادر عن تلك المجموعة. قرّر القاضي أنّه ليس بوسع المتهمة إثبات أنّ المجموعة هي من نشرت التعليقات فعلاً، وأنّها ستكون مجحفة إن استُخدمت في القضية.

ما الطرق السليمة لاستخدام المنشورات والصور الموجودة على مواقع التواصل في النظام العدلي؟ عندما فرّت امرأة مطلوبة، إلى خارج منطقة النفوذ التي تعيش فيها، راقبت الشرطة الصفحة الخاصّة بحفل إعادة الشمل المقام بمدرسة المرأة، وألقت القبض عليها عند خروجها من الحفل. وعندما أشارت دلائل إلى تعرض طفلين بالتبنّي إلى الإساءة، جُمِعت أدلّة إضافية عن صفحة (مايسبيس). سمحت المحكمة باستخدام الأدلّة المأخوذة من الحوارات التي تمّت على (مايسبيس) بين الوالد وأبنائه بالتبنّي، حيث قال الوالد أمورًا مثل «سيحصل الدب على الحلوى عند منتصف الليل»، وهو أمر قال الادّعاء إنّه دلالة على رغبة الأب في ممارسة الجنس مع الطفلين[29]. أقرّت المحكمة أنّه يمكن التأكّد من صحّة الأمور الواردة في الحوار، من خلال شهادة أحد الضحيتين. وتعدّ المعلومات الموجودة على مواقع التواصل ذات صلة، ويجب أن تستخدم بصفتها أدلّة – إن تم التحقّق منها على أكمل وجه – إن وقعت الجريمة في حيّز إلكتروني، مثلما هي الحال في قضية ويليام ميلشيرت دينكل، الذي كان يضغط على أشخاص؛ كي ينتحروا.

استُخدمت المنشورات والاتصالات الإلكترونية الأخرى، الموجودة على مواقع التواصل بصورة مناسبة أيضًا، للكشف عن محاولات غير قانونية، للتأثير في المحلّفين، أو إرهاب الشهود.

عندما حوكِم ميغيل لوبيز لإمساكه صديقته آنجيلا غونزاليس من شعرها، وضرب رأسها في أرضية شقتهما بينما كانت حاملاً، حاولت آنجيلا تخليص ميغيل من الورطة[30]، بأن تتبّعت أحد المحلّفين على (مايسبيس) طالبة إليه أن يقرّر أنّ ميغيل بريء من تهمة الاعتداء[31]. كانت آنجيلا قد أخبرت الشرطة في البداية أنّ ميغيل استشاط غضبًا، عندما قالت له إنّها لا تملك المال لشراء السجائر له[32]. حاولت أن تقول لاحقًا إنّه لم يسبق أن ضربها، وإنّ الكدمات والانتفاخات التي في وجهها، ناتجة عن التقيؤ جراء معاناتها من الصداع[33]، على الرغم من حقيقة أنّه اعتدى عليها عدّة مرّات في السابق[34]. أعفت المحكمة المحلّف بعد أن أخبرها عن التواصل الذي جرى مع آنجيلا على (مايسبيس)، وأدانت هيئة المحلّفين ميغيل بجناية العنف المنزلي[35]. انتهى المطاف بآنجيلا في السجن هي الأخرى، بتهمة العبث في عمل هيئة المحلّفين. قال المدعي العام جيف ريسيغ: «من المؤسف أن نرى ضحية تتعرّض للإدانة بجريمة أيضًا، لكنّ التواصل مع هيئة المحلّفين في أثناء تأدية واجبها، يضع نزاهة النظام العدلي على المحكّ، الأمر الذي يجب ألّا يُسمح به»[36].

عندما حوكِم أنطوان ليفار غريفين بتهمة القتل، بعد أن أطلق النار على رجل آخر في حمّام حانة في ماريلاند، شهد ابن عمه دينيس غيبز، أنّه كان قد رآه يطارد الضحية مستلًّا مسدسًا، إلى أن وصلا إلى حمّام السيدات[37]. شكّك محامي أنطوان بمصداقية تلك الشهادة؛ لأنّ الشاهد كان قد

قـال للشرطة في مسرح الجريمة – مثلما أخبر هيئة المحلّفين في الجلسة الابتدائية – إنّ أنطوان لم يدخل إلى الحمّام.

عندها قال دينيس إنّه كذب في البداية لأنّه كان خائفًا. كان أصدقاء أنطوان قد هدّدوه، وقال: «عندهـا، وقبل المحاكمة الأولـى مباشرة تعرّضت للتهديد من قِبَل صديقته، التي قالت لي إنّني قد أتعرّض إلى إطلاق النار إن شهدت في المحكمة».

شـكّك محامي الدفاع فـي صحّة تلك التهديدات، فقدّم الادّعاء صفحة على (مايسبيس) قال إنّها تخص صديقة أنطوان. حوت الصفحة تحذيرًا مفاده: «الحرّية لبوزي (لقب أنطوان)!!! تذكّروا أنّ الوشاة يتعرّضون للإيذاء!! أنت تعرف أنّي أقصدك أنت».

فنّـد الدفاع ما جاء فـي الصفحة؛ فكيف لهم أن يعرفوا أنّ الصفحـة تخص صديقة أنطوان بالفعـل؟ فقد كانت صفحة لشخص اسمه سيستـا سولجا، وكان الدليل الوحيد هو شهادة الشرطي الذي طبع الصفحة عن الإنترنت، هذا إن كانت الصفحة مأخوذة عن (مايسبيس) بالأساس. سمح القاضي للدفاع باستجواب الشرطي من دون حضور هيئة المحلّفين.

- «كيف لك أن تعرف أنّ هذه الصفحة لها؟».
- «مـن خلال الصورة في الواجهة التي تظهرها مـع بوزي، ومن خلال الإشارة إلى بوزي، والأطفال، وتاريخ ميلادها المذكور».

سمـح القاضـي باستخـدام الصفحـة بصفتهـا دليـلاً، علـى الرغـم مـن اعتراض محامي الدفاع. أُدين غريفين بجريمة القتل من الدرجة الثانية، واستأنف محامي الدفاع القرار.

فـي مايو من عام 2010م، نوّهت محكمة الاستئناف إلى عدم وجود سابقة قانونية تحقّق فيها قاضٍ من دليل مأخوذ من موقع تواصل بتلك الطريقة، و«حرم القانون الجنائي من صلاحيات أخرى». قالـت المحكمة: «لم نجد قرارًا مسبقًـا لمحكمة استئناف، تم من خلال توثيق صفحة مطبوعة من (مايسبيس) أو (الفيس بوك)»[38].

ارتأت المحكمة أنّ المعلومات المأخوذة من مواقع التواصل الاجتماعي قد تكون «عديمة النفع»؛ لأنّ «طريقة تصميم مواقع التواصل الاجتماعي وأهدافها، تجعل منها أرضية خصبة لعبارات تتضمّن

وصف الأحداث من حولنا، وعبارات تصف شعورنا، وأهدافنا، ودوافعنا، وأحاسيسنا (سواء أكانت بدنية أم نفسية)»[39].

واجهت محكمة الاستئناف بعض الصعوبات أيضًا. ففي بداية عهد الإنترنت، كان من السهل التعرّف إلى هوية مستخدمي موقع (أي أو إل) من خلال فواتير الدفع، لكنّ الوضع اختلف اليوم، إذ يمكن لأي أحد نشر المعلومات على الإنترنت من دون الكشف عن هويته. ومع ذلك، يبدو جليًّا في هذه القضية، أنّ صديقة المتهم هي من نشرت الصور والمعلومات، ويمكن للشاهد الذي تعرض إلى التهديد تأكيد ذلك. كانت المحكمة تنوي عدّ المعلومات المأخوذة عن موقع التواصل «موثّقة بالتفصيل» بناءً على «النص والمحتوى».

بدّدت المحكمة قلق الدفاع، بالقول إنّ المعلومات الموجودة على موقع التواصل قد تكون تعرّضت للتلاعب. لكن توجد قضايا اختلق خلالها أشخاص دليلاً مزيّفًا من خلال مواقع التواصل أو البريد الإلكتروني؛ للإيقاع بأشخاص آخرين. أنشأت دانييل ماري هيتير صفحة مزيّفة على (مايسبيس) باسم طليقة زوجها، وأرسلت رسائل مخيفة إلى نفسها[40] على أمل تشويه صورة الطليقة خلال قضية حضانة ابنها رايان. وجّهت الرسائل أسوأ النعوت للزوجة الجديدة، وقالت: «يوجد شيء آخر أودّ قوله، عندما أحصل على حضانة ابني، فسأبذل جهدي كي لا يراه والده. مثلما قلت لكِ مسبقًا، من الأفضل لو اختفيتِ فحسب»[41].

أنكرت الزوجة الجديدة عندما واجهتها الشرطة بالأمر، أنّها هي من أرسل الرسائل، لكنّ الادّعاء أثبت أنّ الرسائل صدرت من حاسوبها هي، في أثناء استخدام صفحتها على (مايسبيس). أُدينت الزوجة الجديدة بجناية الاحتيال (ووضعت تحت المراقبة)؛ لأنّها حاولت التأثير في قضية الحضانة، من خلال محاولة إظهار الطليقة بأنّها غير مستقرة نفسيًّا وقاسية جدًّا.

ماذا لو صدّقت المحكمة أنّ الطليقة هي من أرسلت الرسائل؟ كانت المرأة ستفقد حقّ حضانة ابنها، لو لم تتمكّن من إجراء تحقيق عن المكان الذي وردت منه الرسائل. لكن قد لا يتمكّن الجميع من تحمّل تكاليف الاستعانة بخبير في مجال البيانات الموجودة على الإنترنت؛ كي يساعد على القضية.

في خلال «محاكمة القرن المتعلّقة بوسائل الإعلام الاجتماعية»، حلّلت خبيرة استعان بها الدفاع 40,000 مدوّنة تقريبًا، ومنشورات على مواقع التواصل، وتغريدات؛ كي يتمكّن محامي المتّهمة كيسي أنتوني، من بناء إستراتيجيته[42]. لم يستعن الادّعاء بمحلل وسائل إعلام اجتماعية، لكنّ مستشارة فريق الدفاع لشؤون المحاكمة، أيمي سينغر، راقبت ما يُنشر على الإنترنت؛ لمعرفة رأي الناس بكل

ما يتعلّق بكيسي، بدأً من لون الملابس الذي يظهرها بأبهى حلة، ووصولاً إلى إذا كانت مذنبة أم لا. عندما بدأ المدوّنون بانتقاد والد كيسي (جورج آنتوني)، استجوب فريق الدفاع هذا الأخير بأسلوب أكثر عدائية. نوّهت سينغر إلى أنّ الآراء المنشورة عبر الإنترنت، أعطت فريق الدفاع انطباعًا بإمكانية تحميل جورج مسؤولية ما حصل.

عمل فريق الدفاع الشيء نفسه مع والدة كيسي (سيندي أنتوني)، بعد أن شهدت أنّها هي من قامت بعمليات البحث عن (الكلوروفورم) على الإنترنت نيابة عن ابنتها، حيث نأى الفريق بنفسه عنها. أوضحت سينغر، التي كانت قد قدّمت خدمات استشارية في قضايا أخرى مشهورة، مثل محاكمة أو جي سيمبسون، وقضية جاك كيفوركيان، أنّ «وسائل الإعلام الاجتماعي شكّلت حدًّا فارقًا بين الفوز والخسارة»[43].

قدّم الادّعاء في قضية عائلة أنتوني، أدلّة تشير إلى أنّ جهاز الحاسوب الخاص بالعائلة، استُخدم أربعًا وثمانين مرّة، للدخول على مواقع إلكترونية تتعلّق بالكلوروفورم[44]. لم يطلب محامي الدفاع رأي أي خبير؛ كي يدحض ذلك الدليل[45]. لكن كان عليه فعل العكس؛ فعندما حلّل خبير من طرف الادعاء معلوماته قبل انتهاء المحاكمة، وجد عملية بحث واحدة فقط قد تمّت[46]، وأخبر الادّعاء عن ذلك، لكنهم لم يعدّلوا السجلات.

لا تنتهي المشكلات المتعلّقة بمواقع التواصل بمجرد إدانة المتهم؛ فقد تتضمّن العقوبة منع المتهم من استخدام مواقع التواصل، أو استخدامها بشروط. عندما استُخدمت الرسائل الفورية التي أقنع من خلالها ويليام ميلشيرت دينكل ناديا كاجوجي بالانتحار، بصفتها دليلاً على إدانته، أمره القاضي بعدم استخدام الحاسوب مستقبلاً من دون إذن المحكمة.

يطلب قضاة آخرون من المدانين أن يصادقوهم، فتطلب القاضية في محكمة الأحداث كاثرين لينان، من الأحداث الذين يعيشون في منطقة صلاحيتها أن يصادقوها، وتطلبهم إلى المحكمة إن اكتشفت أنّهم منخرطون في أفعال غير قانونية[47]. ويبحث قاضٍ آخر في ولاية ميشيغان يدعى أي تي فرانك، في مواقع التواصل في محاولة لمعرفة المدانين، الذين يخالفون شروط الرقابة، وعثر فعلاً على صور على (الفيس بوك) و(مايسبيس)، تظهر بعض الخروقات، بما في ذلك تعاطي المخدرات[48].

يعدّ محامي الدفاع الجنائي دينيس ريوردان، تصرفات القضاة بأنّها تدعو إلى القلق، وأضاف: «نعم، إن لدى الموظفين المسؤولين عن الرقابة، حق في زيارة بيوت المخالفين، لكن ما أعنيه أنّهم

يأخذون نتائجهم إلى أحد القضاة، الذي يقرّر بدوره إذا كانت تلك النتائج تسوّغ إبطال إطلاق السراح المشروط، وإعادة المعني إلى السجن. فإذا صادق قاضٍ أحد المخالفين، فإنه يضع نفسه في مقام المحقّق والمحكمة معًا، الأمر الذي يدعو إلى القلق».

يتزايد الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في القضايا الجنائية، من دون أخذ نتائج ذلك بالحسبان بصورة مناسبة. يعدّ القضاة الأدلّة المأخوذة من مواقع التواصل أنّها ذات مصداقية، على الرغم من أنّها قد تكون قد وضعت زورًا من قِبَل المخالف الحقيقي، أو نشرت بالأصل لأهداف أخرى، مثلما هي الحال في الرسائل الإلكترونية المليئة بالكراهية، التي أرسلتها الزوجة الجديدة، وادّعت أنّ الطليقة هي من قامت بذلك، أو صفحة (مايسبيس) التي أنشأها أحد الطلبة باسم مدير المدرسة؛ كي يبدو هذا الأخير بأنّه يشتهي الأطفال.

يجب أن يطبّق دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح حق التمتع بالخصوصية؛ كي يمنع التصيّد في مواقع التواصل، إلّا إذا وجِد سبب مقنع مرتبط بجريمة ارتُكبت. ما أن تدخل الأدلّة المرتبطة بمواقع التواصل إلى المحكمة، فعلى القضاة تطبيق حق الحصول على محاكمة عادلة، ويجب أن يأخذوا الطريقة التي جُمِعت من خلالها المعلومات بالحسبان، وإن كانت مزيّفة أم موثّقة، ومدى علاقتها بالقضية.

وما لم توفّر المعلومات المنشورة على مواقع التواصل دليلاً موثوقًا يخص القضية (وليس معلومات مجحفة فحسب، تتعلّق بنواحٍ أخرى لا تخص القضية، بل تخص حياة المتهم أو الضحية)، فيجب ألّا تُستخدم بصفتها أدلّة.

obeikandi.com